قوله المرتب يشمل الموصل للتصور كالصفات
والى حكمها كالتصديقات لان الجمع يطلق عليه علم او
ظن و قد قال على طريق يفضي الى العلم او لفظ
الترتيب يخرج التعريف بالمفرد فيشمل علم المفرد والمركب
لا التعريف بالمفرد ولعل هذا مذهبا له قوله
على طريق اي قانون اهد الا دلتزم تصحيح الصورة
والمادة فلا يكون فاسد الصورة كجزئيتين او سالبتين
او قضية واحدة ولا من فاسد المادة على احد القولين
فالصورة الترتيب كتقديم الصغرى على الكبرى والهيئة
وهي اتحاد المحمول والموضوع او غير ذلك المتفرع منه
الاشكال الاربعة والمادة ذات القضية تكون صادقة
او كاذبة نحو العالم متغير وكل متغير حادث وقول
المجسم الاله قايم بنفسه وكل قايم بنفسه جرم فالقضية
الثانية كاذبة ففاسد الصورة غير معتبر لخروجه عن
القانون وفاسد المادة فيه قولان الصحيح انا له
ينتجه وانه معتبر لان المعتبر في الدلالة كونه متى سلم
يستلزم قولا اخر وكلام ابن العربي هذا محتمل لان
قوله يفضي الى العلم يريد او الظن بدليل قوله يطلب
من قام به علما في العلميات يعني كالعقايد او غلبة ظن في
المظنونات يعني كالفقه هل المراد بذلك نفس الامر
فيخرج فاسد المادة او باعتبار ما عند ناصب الدليل
فيشمله وتفسير الصورة والمادة بما ذكر اصله في
المحسوسات كالخشب مادة السرير بالقوة وهو في
الصورة بالفعل والمادة والصورة هما علتان للشي من
علل اربع فاعليه وهي النجار وغاييه وهو انه
ليجلس عليه ومادته خشب وصورة سريره فهذه العلل
الاربع ثابتة عند اهل الحق كغيرهم لكن لا على وجه
قوله لو عرف ذلك بالضرورة لادرك ذلك جميع

العقلا



العقلا بيانه لوجوب استوا العقلا في الضروريات فالسو
فسطائيه مكابرون وجاحدون للضرورة لاجاهلون
بها وهو مبني على احد القولين كما ذكره التفتازاني
وقيل انهم سلبهم الله ادراك الضرورياة وهو
قادر على ذلك كما ذكره الشيخ في شرح مختصره
المنطقي قال يجوز ان يخلق الله العقل ولا يخلق
له شيئ من العلوم الضروريه كالسفسطائيه والسمني
انتهى فهما قولان وجعلهم عقلا ولا ادراك للضرورياة
ينبني على قول الشافعي ان العقل آلة اما على انه
العلم الضروري كما ذكره امام الحرمين فلا يتصور
القول بانهم عقلا ولا علم ضروريا لهم لانه في معنى
عقلا لا عقلا وهو جمع نقيضين فتامل ذلك ترشد
والله الموفق بفضله قوله لو عرف بالتقليد
لازم الاتي على قاعدة اللازم قولك لم يعلم يعني لو
جعلت التقليد طريقا لاستحال ان يوصلك الى العلم
فاستحالة الوصول نشاة من كون التقليد معتبرا
وهذا شان اللازم وان ينشا عن الملزوم اما الثابت
في نفسه فلا يجعل لازما كعدم ترجيح قول واحد
من المقلدين بلا مرجح او تضاد اقوالهم فانه امر ثابت
فيهم ليس ناشيا عن التقليد لهم فيجعل اللازم محذوفا
كما قررنا فيجعل الترجيح والتضاد بيانا للازم المحتوية
على الطرفين يعني انه لم يصح التقليد لدوران المقلدين
ما بين الاخذ بواحد ولا مرجح عنده لفرض تقليده
فيقع الترجيح بلا مرجح او الاخذ باقوالهم كلهم وهي
متضادة فيجمع بين الاضداد فيعتقد مثلا ان العالم
حادث وقديم قولي اهل الحق والفلسفه وحيث لحصر
في الاستحالة بطل كونه طريقا الى العلم قوله

Copyright © King Saud University